

قائمة المسائل المسبقة

تقرير دولة قطر الدوري الثاني - 2021

غايات تنفيذ الميثاق

1. بشأن الرد على توصية لجنة حقوق الانسان العربية لـ (اتخاذ كافة التدابير اللازمة لوضع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان بالتشاور مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني)، والوارد بالفقرة (89) من التقرير، تضمن أنه قد تم تشكيل لجنة لإعداد هذه الخطة منذ عام 2014، تطلب اللجنة بيان الخطوات التي تم اتخاذها لإعداد هذه الخطة.

الحق في المساواة وعدم التمييز

2. تطلب اللجنة تزويدها بعدد حالات الإبلاغ عن القتل التعسفي والاحتجاز والاختفاء والتعذيب من فئات السكان التي تتعرض عادة لخطر المعاملة التمييزية خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

3. تطلب اللجنة تزويدها بالعدد المبلغ عنه من ضحايا التمييز ونسبة الضحايا (أو أقربائهم) الذين تلقوا تعويضا وإعادة تأهيل؛ ونسبة من قدمت إليهم المساعدة القضائية من ضحايا التمييز والعنف الناجم عن التحيز خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

4. تطلب اللجنة تزويدها بعدد الأشخاص (بما فيهم المسؤولين عن انفاذ القوانين) الذين أُلقي القبض عليهم أو حوكموا أو أدينوا أو يقضون عقوبة بسبب التمييز والعنف الناجم عن التحيز خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

5. إشارة للفقرة (42) من التقرير، هل تم اتخاذ أي خطوات تنفيذية تجاه إعداد خطة للنهوض بمستوى تمثيل النساء في المجالس الوطنية المنتخبة؟. وإشارة للقرارات من (92) إلى (97) بالتقرير، هل تم اتخاذ تدابير تمييز إيجابي مؤقت لصالح النساء من أجل تعزيز نسبة تمثيل المرأة في مجلس الشورى والمجالس البلدية؟

6. إشارة للفقرة (50) من التقرير، قامت دولة قطر بوضع التشريعات والسياسات الهادفة لإزالة كافة الممارسات التمييزية بين أفراد المجتمع. يرجى ذكر التشريعات والسياسات التي تم وضعها - خلال الفترة التي يغطيها التقرير - والمعنية بإزالة كافة الممارسات التمييزية بين أفراد المجتمع، مع إيضاح الممارسة التمييزية المعني بها كل تشريع.

7. إشارة للفقرة (90) من التقرير، يرجى إيضاح عدد الطالبات التي قُدمت للحصول على الجنسية القطرية ممن كانت أمه قطرية، ونسبة الطالبات التي تمت الموافقة عليها بمنح الجنسية القطرية خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

8. إشارة للفقرة (95) من التقرير، أن عدد النساء القطريات الملتحقات بالسلك الدبلوماسي القطري في عام 2019 بلغ 167 موظفة دبلوماسية، يرجى إيضاح نسبة الموظفات من إجمالي الموظفين بالسلك الدبلوماسي القطري خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

عدم التقيد بأحكام الميثاق اثناء حالات الطوارئ الاستثنائية

الحق في الحياة والسلامة البدنية

9. يرجى تقديم معلومات بشأن مدى توافق مادتي قانون العقوبات القطري 357 و358 مع المادة 18 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

10. تطلب اللجنة تزويدها بعدد الأشخاص المدانين الموضوعين على قائمة المحكوم عليهم بالإعدام خلال الفترة التي يغطيها التقرير، مصنفين وفقا لجوانب منها السن والجنس والجنسية.. الخ. ومتوسط الوقت الذي يقضيه الأشخاص على قائمة المحكوم عليهم بالإعدام. ونسبة أحكام الإعدام التي خُففت وعدد حالات تنفيذ أحكام الإعدام (في إطار عقوبة الإعدام). كما تطلب اللجنة إيضاح المركز القانوني لهؤلاء الذين صدر بحقهم أحكام بالإعدام ولم يتم تنفيذها خلال المدة التي يغطيها التقرير.

11. إشارة للفقرة (104)، تطلب اللجنة تزويدها بعدد دعاوى التعويض وفق نصوص المواد (216،202،201،199) من القانون المدني رقم (22) لسنة 2004 عن أضرار مادية أو أدبية تتعلق بارتكاب جريمة التعذيب، مع إيضاح الأحكام الصادرة في هذه الدعاوى. وقدر تعلق الأمر بالفقرة (108) من التقرير، يرجى تقديم معلومات مفصلة عن عدد حالات مزاعم التعذيب التي نظرتها كل من إدارة الشؤون القانونية في وزارة الداخلية (استنادا للقانون رقم 31 لسنة 2006) ومجلس التأديب الابتدائي (استنادا للمادة 1 من قرار وزير الداخلية رقم 8 لسنة 2006) عن ذات الحالات. مع إيضاح النسب لما لحق ذلك من إقامة دعوى مدنية و/أو جنائية.

كما تطلب اللجنة تزويدها بنسبة المسؤولين عن انفاذ القوانين الذي جرى التحقيق معهم رسميا بشأن ادعاءات بارتكابهم أولا: تجاوزات أو جرائم بدنية أو غير بدنية تسببت في الوفاة أو تهديد الحياة، ثانيا: جرائم التعذيب، مع إيضاح نسبة ما أسفرت عنه من إجراءات تأديبية أو ملاحقات. على أن تكون تلك المعلومات عن الفترة التي يغطيها التقرير.

12. إشارة للفقرة (107)، يرجى بيان عدد الدورات التدريبية التخصصية حول مناهضة التعذيب، وعدد المستفيدين من هذه الدورات من العاملين بوزارة الداخلية، خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وكذلك نسبة المسؤولين عن انفاذ القوانين والعاملين في السجون الذين دُربوا على قواعد السلوك المتعلقة بالاستخدام المتناسب للقوة والقبض والاحتجاز والتحقيق ومعاملة الأشخاص المحتجزين.

13. تطلب اللجنة تزويدها بعدد حالات الوفاة في اثناء الاحتجاز لكل 100 محتجز او مسجون بحسب سبب الوفاة (كالمرض، الانتحار، القتل) خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

مكافحة الرق والاتجار بالأشخاص

14. إشارة للفقرتين 113 و114 من التقرير يرجى تقديم معلومات تفصيلية عن الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر 2017-2022.

15. إشارة للفقرات من (119) إلى (122) من التقرير، تطلب اللجنة تزويدها بنسبة موظفي وزارة الداخلية وأعضاء النيابة العامة والقضاة الذين تلقوا تدريبات حول التعامل مع جرائم الإتجار بالبشر خلال الفترة التي يغطيها التقرير.
16. إشارة للفقرة (117)، تطلب اللجنة تزويدها بعدد ضحايا جرائم الإتجار بالبشر الذين حصلوا على تعويضات جابرة للأضرار التي أصابتهم، مع إيضاح مآل التحقيقات وإحالة المتهمين للمحاكمة والأحكام الصادرة خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

القضاء وحق اللجوء إليه

17. تطلب اللجنة تزويدها بعدد/ نسبة حالات الاحتجاز الإداري من إجمالي عدد الاحتجاز بالدولة، وعدد/ نسبة حالات إطلاق السراح من الاحتجاز الإداري، وذلك خلال الفترة التي يغطيها التقرير. كما يرجى بيان وسائل الانتصاف القضائية للأشخاص قيد التحفظ بموجب قانون حماية المجتمع رقم 17 لسنة 2002.
18. إشارة للفقرة (123) من التقرير، يرجى بيان نصوص قانون السلطة القضائية التي توضح أن تعيين رؤساء المحاكم الاستئناف والابتدائية وتعيين القضاة يتم من خلال المجلس الأعلى للقضاء.
19. يرجى بيان نسبة القضاة وكلاء النيابة والمحامين المدربين على حقوق الإنسان والمعايير ذات الصلة بإقامة العدل.
20. تطلب اللجنة تزويدها بنسبة الانفاق العام سنويا على نظام المحاكم والادعاء خلال الفترة التي يغطيها التقرير.
21. تطلب اللجنة تزويدها بعدد / نسبة القضايا التي لم يبت فيها بعد ومتوسط مدة المحاكمات الجنائية خلال الفترة التي يغطيها التقرير.
22. تطلب اللجنة تزويدها بعدد / نسبة القضايا التي تجاوز فيها الوقت بين القبض والتحقيق الحد المنصوص عليه في القانون أو الولاية خلال الفترة التي يغطيها التقرير..
23. إشارة للفقرة (130)، تطلب اللجنة تزويدها بعدد المتقاضين المعسررين أو العاجزين عن دفع أتعاب المحاماة والذين تم نذب أحد المحامين بعمل من أعمال المحاماة لهم، تطبيقا للمادة 61 من قانون المحاماة رقم (23) لسنة 2006 خلال الفترة التي تغطيها التقرير.
24. إشارة للفقرات من (142) إلى (145)، ما هو الحد الأقصى لإيقاف الأشخاص بحجز الإبعاد قبل ترحيلهم أو عرضهم على الجهات القضائية المختصة، ومن هي الجهات ذات الولاية الرقابية على هذه حجز الإبعاد، وكم عدد الموقوفين بحجز الإبعاد سنويا خلال الفترة التي يغطيها التقرير؟
25. إشارة للفقرة (149)، يرجى بيان معلومات مفصلة (بما فيها معلومات إحصائية) عن حالات التعويض للأشخاص نتيجة للتوقيف أو الاعتقال التعسفي أو غير القانوني ولكل من تثبت براءته بموجب حكم بات خلال الفترة التي يغطيها التقرير.
26. يرجى تقديم معلومات إحصائية مفصلة عن القضايا التي نظرتها محاكم الأحداث ونسبة الإدانة ونسبة من تلقى تدريب مهني من المدانين الأحداث خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

27. تطلب اللجنة تزويدها بنسبة حالات القبض والاحتجاز التي أعلنت المحاكم الوطنية عدم مشروعيتها خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

الحريات السياسية والمدنية

28. إشارة للفقرة (169)، يرجى إيضاح عدد الجمعيات والمؤسسات الخاصة التي تم إشهارها وفق القانون (12) لسنة 2004 خلال الفترة التي يغطيها التقرير.
29. إشارة للفقرة (170) عن اللجنة المنظمة بالقانون للطعن على قرارات شهر الجمعيات والمؤسسات الخاصة، يرجى إيضاح الطبيعة القانونية لهذه اللجنة، وعدد التظلمات التي نظرتها هذه اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير.
30. إشارة للفقرة (172)، تطلب اللجنة تزويدها بعدد الطلبات التي قُدمت لمدير عام الأمن العام لتنظيم التجمعات والمسيرات العامة، مع إيضاح نسبة الطلبات التي تمت الموافقة عليها.
31. إشارة لل فقرات (187، 188)، تطلب اللجنة تزويدها بعدد طلبات اللجوء السياسي التي تلقتها دولة قطر وفق القانون رقم (11) لسنة 2018، ونسبة الطلبات التي تمت الموافقة عليها خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

حق الملكية الفردية

حرية الرأي والتعبير

32. الى أي مدى يتوافق التعديل الوارد بقانون العقوبات رقم 2 لسنة 2020 مع احكام المادة 32 من الميثاق العربي لحقوق الانسان؟
33. هل هناك قانون ينظم موضوع الحق في الوصول للمعلومات؟
34. إشارة للفقرة (196) من التقرير، يرجى تقديم معلومات تفصيلية عن الشكاوى المتعلقة بالجرائم الإلكترونية التي تم النظر فيها بموجب قانون الجرائم الإلكترونية رقم 14 لسنة 2014 خلال الفترة التي يغطيها التقرير.
35. تطلب اللجنة تزويدها بنسبة الدعاوى القضائية المتعلقة بادعاء القذف والتشهير والذم التي حُقق فيها وأسفرت عن إدانة؛ مع إيضاح نسبة ضحايا القذف والتشهير والذم الذين تلقوا تعويضاً ورد اعتبار خلال الفترة التي يغطيها التقرير.
36. تطلب اللجنة تزويدها بنسبة الدعاوى القضائية المرفوعة بشأن الدعوة الى الكراهية التي حُقق فيها وأسفرت عن إدانة خلال الفترة التي يغطيها التقرير.
37. إشارة لل فقرتين 195 و198 من التقرير، يرجى بيان المراحل التي وصل لها مشروع قانون تنظيم الصحافة والمطبوعات والنشر والانشط الاعلامية والفنون.

حماية الأسرة وبخاصة النساء والأطفال

38. هل الأنشطة المذكور بالفقرات من 202 إلى 208 من التقرير تأتي في سياق استراتيجية وضعتها دولة قطر لمناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة؟ وحال وجود استراتيجية، يرجى تزويد اللجنة بمعلومات وافية عنها.

39. يرجى بيان عدد المنظمات التي تعني بحقوق المرأة وكم عدد تلك التي تترأسها امرأة؟
40. إشارة للنقطة الرابعة من الفقرة 205 من التقرير عن تقديم إدارة شؤون الأسرة بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية الاستشارات القانونية والنفسية والاجتماعية في مجال حماية الأسرة والمرأة والطفل، تطلب اللجنة تزويدها بعدد الحالات – خلال الفترة التي يغطيها التقرير – التي تلقتها الإدارة تتضمن عنف منزلي أو أسري، ونسبة ما تم إحالته لجهات التحقيق، ونسبة الأحكام الصادرة بالإدانة.
41. إشارة للفقرة 211 من التقرير والمتعلقة بجهود (منظمات المجتمع المدني) حيث بلغ عدد ضحايا العنف الأسري والمنزلي أكثر من 1500 مستفيد، 53% منهم من فئة النساء، و47% من فئة الأطفال، 74% حصلوا على خدمات الحماية والتمكين والمشورة، و26% قدمت لهم الخدمات التأهيلية. يرجى إيضاح الفترة الزمنية التي تلقت فيها هذه الحالات، ونسبة الحالات التي تم إحالتها لجهات التحقيق ثم المحاكمة، ونسبة الأحكام الصادرة بالإدانة.

الحق في العمل وحرية تكوين الجمعيات والنقابات المهنية

42. يرجى بيان نسبة مؤسسات الأعمال التي جرى مراجعة امتثالها لمعايير العمل وتواترها ونسبة عمليات التفتيش التي أسفرت عن إجراءات إدارية أو ملاحقات خلال الفترة التي يغطيها التقرير.
43. يرجى بيان نسبة أجور النساء إلى أجور الرجال بحسب القطاع.
44. يرجى تقديم معلومات إحصائية عن اللجان العمالية المشتركة التي أنشئت وفق القرار الوزاري رقم 21 لسنة 2019 بشأن اللجان العمالية المشتركة داخل المنشآت الخاضعة لأحكام قانون العمل خلال فترة التقرير.
45. يرجى بيان النسبة السنوية لمخصصات الضمان الاجتماعي من الإنفاق العام خلال السنوات التي يغطيها التقرير.
46. يرجى تقديم بيانات إحصائية عن أعداد المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي وفقا للقانون رقم 38 لسنة 1995 وتعديلاته خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

الحق في التنمية

47. إشارة للفقرة 10 من التقرير، يرجى بيان اسباب التذبذب في نسبة النمو السكاني؛ مع بيان السياسة السكانية المتبعة في هذا الإطار.

الحق في الصحة

48. الفقرة 25 من التقرير تشير إلى انخفاض مستمر في نسبة الإنفاق العام على قطاع الصحة من إجمالي الإنفاق العام، تطلب اللجنة بيان أسباب ذلك؛ والإجراءات المتبعة لمعالجة هذا الانخفاض.
49. الفقرة 35 من التقرير أشارت إلى التحديات التي تواجه دولة قطر في مجال سوء التغذية، تمثلت في ارتفاع نسبة البالغين الذين يعانون من البدانة (40%) والوزن الزائد (70%)

وكذلك الأطفال الذين يعانون أيضاً من ارتفاع معدلات زيادة الوزن والبدانة، يرجى بيان التدابير التي تنوي دولة قطر اتخاذها لمعالجة هذه التحديات.

50. إشارة للفقرة 244 من التقرير، يرجى بيان المراحل التي وصل إليها مشروع قانون المسؤولية الطبية الذي أعدته وزارة الصحة.

الحق في توفير الحياة الكريمة لذوي الإعاقة النفسية والجسدية

51. إشارة للفقرة 62 من التقرير عن التطورات الإيجابية المهمة والمتعلقة بالبناء المؤسسي للمنظومة الوطنية لحقوق الانسان وإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في شهر مايو 2019، يرجى تقديم معلومات أكثر عن هذه اللجنة (الأهداف والأنشطة وتركيب اللجنة).
52. إشارة الى المواد من 245 إلى 249 من التقرير واستكمالاً للمعلومات المبينة فيها، يرجى تقديم بيانات إحصائية عن الأشخاص ذوي الإعاقة؛ متضمنة تفاصيل تتعلق بالنوع الاجتماعي وأعداد العاملين الأجانب من ذوي الإعاقة المتواجدين داخل دولة قطر خلال الفترة التي يغطيها التقرير.
53. تنص المادة 40 / الفقرة (1) من الميثاق على: (تلتزم الدول الأطراف بتوفير الحياة الكريمة لذوي الإعاقات النفسية أو الجسدية والتي تكفل لهم كرامتهم مع تعزيز اعتمادهم على أنفسهم وتيسير مشاركتهم الفعلية في المجتمع) يرجى بيان التدابير التي تتخذها دولة قطر لتيسير مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع.
54. تعتبر القوالب النمطية في التعامل مع قضايا الإعاقة من التحديات التي تواجه الدولة في رسم السياسات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، يرجى بيان إجراءات الدولة في هذا الإطار بما في ذلك تعزيز الوعي في الأسر وفي المجتمع والاستراتيجيات المطبقة في قطاع التعليم.

الحق في التعليم والحقوق الثقافية

55. الفقرة 24 من التقرير تشير إلى انخفاض مستمر في نسبة الإنفاق العام على قطاع التعليم من إجمالي الإنفاق العام للدولة، تطلب اللجنة بيان أسباب ذلك وماهي الإجراءات المتبعة لمعالجة هذا الانخفاض.
56. هل تعتبر اللجان المتخصصة للمعلمين والتي تشجعها وزارة التعليم والتعليم العالي بدائل عن نقابات المعلمين، بملاحظة أن أهدافها تتعلق بإشراك المعلمين في تطوير العملية التعليمية وغرس الثقة بين القيادة والديان وتبادل الخبرات... الخ.
57. إشارة للفقرة 71، هل تناولت استراتيجية التعليم والتدريب (2018-2022) دمج مبادئ حقوق الإنسان في المناهج والأنشطة التعليمية وبرامج التربية والتكوين والتدريب؟